قادحات الزند في العتمة

قراءة في كتاب "المرأة البحرينيّة في القرن العشرين"

تقديم: هناء بوحجّي - غسّان الشهابي ◘

في طريق وعرة تعترض السائرين فيها عقبات كثيرة، كان البحرينيّون يشقّون دروباً يأملون أن تكون معبّدة لمستقبل متحضّرٍ، يسابقون به الزمن، كي يلحقوا بالأمم التي سبقتهم وأرسلت إليهم من يستعمرهم. كان الهدف الأكبر هو التخلّص من الاستعمار، وبناء الدولة بسواعد أبنائها وبناتها. كان التيّار عاتياً في بلد لا يريد له المستعمر أن يتطوّر، إلا بالقدر الذي يريد، وأن يتعلّم شعبها بالقدر المريح الذي يمكّنه من التعامل معه، لكن ليس مسموحاً له أن يصل إلى مرحلة طرح الأسئلة. فكيف إن فكّر يوماً في التخلص منه واسترجاع بلده، وخيراته، ودفته، وأرضه، وما تحت أرضه؟!

هذه الهواجس كانت تشغل بال عدد من البحرينيّين عند انبثاق التعليم وما قبله، ربّما منذ نهايات القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وقد تناول باحثون هذه المرحلة بالعديد من الدراسات والإطلالات، ولكن كيف كان حال المرأة البحرينيّة في ذلك الوقت؟!

يقف كتاب "المرأة البحرينيّة في القرن العشرين" كواحد من أهمّ المراجع الخاصّة، ليس بالمرأة البحرينيّة لوحدها، وإنّما بالمجتمع البحرينيّ ككل، وذلك لغزارة المعلومات الواردة فيه وهو من تأليف الدكتورة سبيكة النجّار وفوزية مطر.

◘ كاتبان من البحرين

فعلى الرغم من النهوض بالتأليف عن البحرين في مختلف العصور، والتركيز عليها منذ القرن العشرين، بوصفه أكثر العصور تدويناً وتوثيقاً منذ بدء الخليقة؛ فإنّ هذا الكتاب يزيد على ما سبق بالمصادر الحيّة مع المراجع الموجودة والتي تنتظر دائماً من ينبشها، والتي تعرّض النبش فيها على مدى العقود الماضية إلى عدد من المحدّدات، بحسب الظروف السياسية أو الاجتماعية، التي تُبدي وتحجُب تبعاً لهذه الظروف والمحدّدات.

ما فات وما لُحق به

اقتسمت المؤلّفتان الكتاب، بحيث تناولت فوزية مطر المرأة البحرينيّة منذ بداية القرن العشرين وحتى نهاية الأربعينات، بينما تناولت د. سبيكة النجّار الفترة التالية حتى بداية السبعينات، أي حتى فترة الاستقلال.

لقد بذلت الباحثة فوزية مطر جهداً كبيراً لاستنطاق المرحلة الأولى، وذلك لشحّ المعلومات المتعلقة بالمرأة البحرينيّة في تلك الفترة، وهذا عائد إلى شحّ المعلومات المتوفّرة في العقود الأولى من القرن العشرين، ذلك أنّ لا ثقافتنا، المحلّية، ولا العربية الإسلامية، تحفل بالتوثيق، وإذا وثّقت فإنها توثّق فقط للبارزين في المجتمع، كالحكّام والعلماء والقادة أو المقاتلين الأشدّاء، وغالباً ما نجد هذا في الروايات الشعبيّة الشفاهيّة، ولكن لا أحد كان يلتفت كثيراً إلى حياة الناس.

أضف إلى هذا أنّ الجهل كان متفشّياً في المجتمع البحرينيّ، ككلّ المجتمعات الخليجيّة، في ما عدا بؤر فيه، كالإحساء مثلاً، والتعليم الدينيّ أيضاً في بعض مناطق البحرين، ولكنّ العلوم التي كان يتلقّاها الناس في الماضي لم تكن تغادر قراءة القرآن الكريم، والحساب، ومبادئ القراءة والكتابة، مع قلّة قليلة جدّاً من المطبوعات، والفقر والفاقة التي رافقت حياة الناس بشكل عام.

فكان اقتناء الكتب القليلة، أو المطبوعات التي كانت ترد في ذاك الزمان من أجل التثقّف والانفتاح على الأفكار الأخرى، يُعدّ ضرباً من العبث، وربما السَفَه، في وسط ينوء كاهله الاقتصاديّ بالكثير من الهموم، ومجتمع ينقسم فيه الناس ما بين غوّاص وزرّاع وبنّاء.

ولو أردنا كتاباً يقدّم توصيفاً دقيقاً للمجتمع البحرينيّ، لما وجدنا الكثير من المراجع المشبعة في هذا الاتجاه، فما بالنا والحديث عن المرأة البحرينيّة في هذا المجتمع، في الفترة المشار إليها؛ هنا تتبدّى الصعوبة بشكل واضح. فحتى الكتابات المبكرة التي أوردتها الباحثة فوزية مطر، قالت عنها إنّها ما كانت تقترب كثيراً جدّاً من روح المجتمع وهواجسه، إضافة إلى أنّ أكثر الباحثين والرحّالة والمستشرقين و"الجواسيس"، كانوا من الرجال، وهذا الأمر مبرَّر ومعروف. فهناك غموض في ما يمكن أن يحيق بالمرأة الغربيّة إن أتت إلى مناطق تعتبر نائية، وهناك صعوبة في تقبّلها في المجتمعات المحلّية التي أطلقت على

الدرّاجة الهوائيّة لزويمر "خيل إبليس"، مع أنّ نساء أوروبيّات ذهبن إلى مصر والشام والعراق في تلك الفترة للبحث والدراسة وتعقّب الآثار، ولكن ذلك باعتبارها "حواضر" في وسط العالم العربيّ، فالأمر يبدو مختلفاً، أو شبه مختلف بالنسبة لأطراف البلاد العربيّة. كلّ هذه العوامل، جعلت من الربع الأول من القرن العشرين قليل التوثيق، وقليل المعلومات، حتى جاءت الشخصيّة المحوريّة في تاريخ البحرين المعاصر، تشارلز بلغريف، الذي بدأ منذ بداية عمله في 1926م بكتابة تقارير تحت اسم "تقرير حكومة البحرين السنويّ" (The Bahrain Government Annual Report) فأخذ يُمنهج الكتابة عن البحرين بشكل أدقّ، وسنويّ، وموثّق، وذلك في عدد مهمّ من القطاعات، وترد فيها معلومات مهمّة، وربّما هي الأهم التي اعتمدت عليها الباحثة. فكما تغيب المرأة في أشجار العائلات العربية عامّةً، فإنّها تغيب في الغالب عن الحدث اليوميّ، إلّا إذا كانت بالغة التأثير، كأن تكون زوجة الحاكم، كالشيخة عائشة زوجة حاكم البحرين الشيخ عيسى بن عليّ آل خليفة. وكما يقال: "أن تأتي متأخّراً، خيرٌ من ألّا تأتي"، فإن تصدّي الباحثتَين لهذا العمل الجبّار، يُعدّ أمراً بالغ الأهمية، إلّا أنّ من عايش الفترات المبكرة من القرن العشرين، واستمدّت منهم الباحثة فوزية مطر، كانوا، على أهميّتهم البالغة، والتي توازي أهمية الكتابات الموثّقة، قد سمعوا في الغالب عن آبائهم، ولم يعايشوا تماماً تلك الفترات. فالنساء والرجال الثمانينيّون في العام 2013م، وُلدوا في منتصف الثلاثينات على الأرجح، فـ(لو) كان هذا العمل قد بُدِئ به منذ السبعينات من القرن العشرين، لكان عدد الشهادات وعمقها وتنوّعها وتعدّدها من القرن الماضي في ذاكرات الأشخاص، مختلفةً. وهذا درس في عدم التعويل على الوقت والتسويف فيه، لأنّ الزمن آلة صمّاء؛ تعجن وتطحن الشهود من دون توقّف، وتُضعف الذاكرات، وتجعلها باهتة مع مرور الأيّام.

ويمكن التوقف عند موضوعَين بالغَي الأهمّية في الجزء الأوّل من الكتاب، وهما: العمل والتعليم، إضافة إلى بعض الظواهر الأخرى التي سادت في تلك الفترة. فقد أخذ عمل المرأة حيّزاً مهمّاً من الجزء الأوّل من الكتاب، استمرّ من الصفحة 86 إلى الصفحة 123، وعدّدَ الأدوار المهمّة للمرأة البحرينيّة في القرية والمدينة على السواء، وهذه ميزة مهمّة للكتاب الذي استعرض بشكل أفقيّ المرأة في البحرين، من الناحية المناطقيّة، إلى جانب الناحية الرأسية، وهي السنوات والعقود. وبحسب الانتماء المكانيّ من حيث النشأة، وقد كانت الباحثة قد قالت إنّها حاولت، بلا طائل، الوصول إلى بعض النساء في مناطق أخرى من البحرين للمزيد من الإحاطة.

أدوار مهمة للمرأة

تحدّث الجزء الأول من الكتاب عن عمل المرأة البحرينيّة في الكثير من الأدوار، فكان من الطبيعيّ للسواد الأعظم من نساء المدن، والمناطق الحضرية، أن تخرج المرأة للعمل في

◘ عمل الفنّانة مريم فخرو / البحرين

الربع الأول من القرن العشرين، وهو العمل الذي شرحته الباحثة في هذا الجزء، بالعمل في البيوت أو العمل للبيوت، وذلك للمبـالغ الزهيـدة التي يتلقّاها أزواجهنّ - إن كانوا من الغـوّاصين - والتي لا تكاد تفي بمتطلّبات الحياة. وتكبر المأساة وتتعاظم إن أصيب الزوج بعاهة تُقعده عن العمل، أو تضطرّه للقيام بأعمال بسيطة، فلا يبقى أمام ربّة البيت إلّا أن تسهم بشكل أو بآخر في دخل الأسرة. فبعض بيوت التجّار والموسرين، كبيت التاجر عبدالله هاشم، في فريق محطّة السيارات القديمة (ستيشن)، تعمل فيه أربع عشرة امرأة، بشكل يوميّ في شهر رمضان، للطبخ وتحضير وجبات الإفطار والغبوق، والخبز وحلب الأبقار، وتنظيف الأحواش، وتنقية الأرز... إلخ، ويكون دور سيّدات المنزل: الإشراف على العاملات والتوجيه، وكانت العاملات يخرجن بـ"لقمتهن". وفي العيد تحصل النسوة العاملات على كسوة العيد، وربما عيديّة أيضاً. ربّما تسمّيها بعض الأسر الموسرة "الشرهة". لم تكن البيوت الموسرة من الأمور السائدة في المجتمع البحرينيّ، فأغلب الأسر

كانت من الأسر "المستورة" التي بالكاد تستطيع تسيير أمورها اليومية، ولم يُسمع – بحسب كبار السنّ – عن أسرة عصاميّة أثرت ثراءً فاحشاً، أو انتقلت من الفقر إلى الغنى، إلا بعد النصف الثاني من القرن العشرين، إذ انتعشت الأعمال وخرجت عن تقليديّتها ورتابتها.

فحتّى من كانت لديه تجارة صغيرة في الفترة الأولى، غالباً ما تكون تجارته بسيطة، في الأوساط التي كانت تشتري بسيط الحاجات. ولذلك تشير الباحثة في الكتاب إلى ثنائيّة الفقر والغنى، مع ثنائيّة الحركة والكمون. فالمرأة الأكثر حاجة تجد سماحاً أكبر ومبرّراً أقوى للخروج والحركة، بعكس نساء الأسر الغنيّة التي تأتي مسألة عدم قدرتهنّ على الخروج والتزاور بالسماح النسبيّ البسيط ذاته عند النساء العاملات، تبعاً لعدم "حاجتهنّ" للخروج، لقد قامت المرأة بدور بالغ الأهمية في جميع أعمالها، سواء كانت في المدينة أو القرية التي كانت عنصراً أساسيّاً في الإنتاج الزراعيّ الذي يحتاج إلى جميع عناصر الأسرة ليقوموا بالأعمال، سواء في الحقول أو الحظائر.

وتشير الباحثة إلى أنّ القدرة النسبيّة على الحركة والتنقّل أكبر لدى المرأة القرويّة، نوعاً ما، من المرأة المدينيّة، وذلك لأنّ عملها في الحقل في وسط أسريّ، يعطيها مساحة أكبر للمشاركة في العمل الجماعيّ في الهواء الطلق، وشبه المختلط مع الأهل.

العمل والعنف

ويمكن التوقّف عند موضوعَين مهمَّين في الجزء الأوّل من الكتاب، لا يمكن التغاضي عنهما، الأوّل: العنف الذي تعرّضت له المرأة البحرينيّة، بحسب الباحثة، والكثير من الأبحاث والشهادات الأخرى التي تفيد بالظلم الذي تعرضّت له المرأة البحرينيّة في ذلك الوقت وسط مجتمع مُتخَم بالذكوريّة من جانب، وقلّة حيلتها من جانب آخر؛ في عدم قدرتها على الحركة لتشكو سوء المعاملة للقاضي أو من يمكنه أن يأخذ لها الحق، فما كان لها في الغالب إلّا الدعاء، في مجتمع لم يكن يرى بأساً كبيراً في مسألة "ضرب" المرأة، التي عليها أن تكون طيّعة وقابلة لهذا القدر. ولكن هذا العنف كان يتعدّى الحدود المحتملة في بعض الاحيان.

الوضع الصحيّ

في عدد من أعداد مجلّة "الكويت"، التي صدرت في العام 1928م، يروي رئيس تحريرها عبد العزيز الرشيد، في قطعة أدبيّة راقية جدّاً، كيف كانت البحرين وطرقاتها، وكيف أصبحت في آخر زيارة له بعد إنشاء البلديّة، حيث جرى تنظيف الطرقات، ورصفها وتهيئتها، وهذا راجع بالتأكيد إلى التنظيم الإداريّ الجديد الذي أتى مع مجيء المستشار بلغريف، والذي رسم البحرين كدولة حديثة بزّت الدول القريبة جميعها من حيث التخطيط والتنسيق والنظافة.

هذا الأمر انعكس بدوره على الجانب الصحيّ،

خاصة بالنسبة لامرأة والطفل، الأكثر تأثّراً بالجانب الصحيّ بشكل عام، وذلك للنسبة العالية لوفيات المواليد والصغار التي كانت منتشرة في البحرين حتى نهايات العقد الثاني، وكذلك المعتقدات الشعبيّة الخاصّة بالنفساء، والتي كانت تودي بأرواح النساء في حالات متعدّدة، إضافة إلى التقاليد التي ما كانت تسمح للمرأة بالانكشاف للطبيب في حالات الولادات المتعسّرة.

يشير الكتاب إلى أنّ الخدمات الصحية أخذت تتطوّر منذ الثلاثينات من القرن الماضي، ، وأخذت العيادات تتعدّد، وعيادات النساء تحديداً تتزايد، والممرّضات يأتين من الهند، وباتت الثقة أكبر في الطبّ الحديث بدلاً من الطب الشعبيّ. ولقد تظافر تعليمُ البنات من جهة، والتركيز على النظافة الشخصيّة والنظافة المنزلية، ليسهما في خلق مرحلة جديدة من الحياة مع تطور الخدمات الصحيّة، بدءاً من الثلاثينات والأربعينات، وهما العقدان اللذان شهدا نهضة في القطاع الصحيّ انعكست بشكل واضح على المرأة وطفلها.

ويروي كبارُ السنّ أنّ النظافة لم تكن أمراً ذاتيّاً واختياريّاً، بل كانت هناك فرق تطوف البيوت باسم المستشار، وتنظر في الوعاء الفخاريّ لتبريد الماء (الحِب)، فإن لم يكن نظيفاً، وأسفله مسكون بالعوالق، يأمر المفتّش بتحطيمه، والخيار عند الأهالي: التنظيف أو خسارة الحِب. ورغم الدعاء على المستشار بكسر يده، أو أن يلقى جزاء ما يفعله بالناس، فإنّ هذه الأمور كانت من اللوازم لمنع الأمراض أو الحدّ منها، خصوصاً لكون البحرين ابتُليت منذ بدايات القرن العشرين حتى منتصف العشرينات منه بأنواع من الجوائح، وخصوصاً في العام 1924م، حين تلاقى عليها الطاعون الدُمّليّ، مع الكوليرا، فعُرفت تلك السنة بــ"سنة الرحمة"، كما وقع عليها الجدريّ مرّتين في هذه الفترة أيضاً، فكان لا بدّ من قطع المسبّبات الرئيسيّة، أو البيئات التي تنمو فيها الأمراض، وكان هذا في صالح المرأة إلى حدّ كبير جدّاً.

التعليم.. التحدّي المزدوج

لقد كان المستشار تشارلز بلغريف يردّد دائماً: "يجب تعلّم المشي قبل محاولة الركض"، في تلميح صريح لرفضه مطالب الديمقراطية. كما نُقل عنه عدم تشجيعه لنيل البحرينيّين التعليم العالي، والقول: "إنّ البحريني يكفيه أن يتعلّم القراءة والكتابة ومبادئ الحساب".

ومع ذلك فقد انفلت التعليم من الأساسيّات التي حدّدها المستشار، إلى ما وراء ذلك، لأنه لم يدرك أنّ التعليم يفتح الآفاق واسعة فلا يمكن حدّها.

من الواضح أنّ المجتمع البحرينيّ لم يكن بالانغلاق الذي يمكن أن يُظنّ به. ويمكن القول أيضاً إنّ الانعكاسات الطيّبة للتعليم النظاميّ في مدارس البنين قد مهّدت لتقبّل التعليم النظاميّ للبنات. فأن يكون هناك، بقياسات ذلك الزمان، فارق تسع سنوات فقط ما بين أوّل مدرسة نظاميّة للبنين وأولى مدارس البنات، ما كان بالأمر الهيّن، ولا الوقت الطويل.

أول مسح إحصائيّ للبحرين في العام 1941م

قد أشار إلى وجود أقلّ من 10 آلاف متعلّم، فيمكننا تخيّل الحال في سنة 1928م. وإذا كانت بعض قوى المجتمع قد وقفت ضدّ أوّل مدرسة، الهداية، وأسمتها "المنجسة" كما في مذكّرات أحمد الزيّاني "سنوات التحدّي"، فإنّها سرعان ما قبلت بدخول الفتيات إلى المدرسة بأعداد بسيطة ككلّ البدايات، ولئن كانت البدايات ملتبسة في ما يتعلّق بأوّل من قدح فكرة مدارس البنات، هل كنّ الأستاذات العربيّات في البحرين، أم زوجة المستشار.

فالروايات متناقضة، فالثابت أنّ الفتاة البحرينيّة خاضت غمار التعليم بقوّة وشغف كبيرين.

وبعد أقلّ من عقدين من الزمان، وبالتحديد بعد 14 عاماً من بدء تعليم البنات، أي في العام الدراسي 1942/1943م، تقول الباحثة فوزية مطر - استناداً إلى التقرير السنويّ للحكومة - أنه قد جرى ردّ حوالي 100 طالبة لعدم قدرة المدارس على استيعابهنّ، كما جرى توظيف أكثر من 50 معلّمة بحرينية من خرّيجات الابتدائية.

وبطبيعة الحال فإن أكثر المدارس كانت عبارة عن بيوت قديمة مستأجرة، وغير مهيّأة بما يكفي، ولم تكن واسعة، ولكن ردّ هذا العدد من الراغبات في الدراسة، وهو الأمر الذي استمرّ في السنوات القليلة التالية بحسب التقارير، يشير بوضوح إلى الاندفاع الكبير نحو التعليم، والسماح النسبيّ والمتدرّج من ناحية الأهالي لتعليم الفتيات، بل أخذ الحماس وقلّة ذات اليد حكوميّاً إلى التفكير في افتتاح مدارس مختلطة، ولكنّه كان أمراً سابقاً جدّاً لزمانه، على الرغم من وجوده قبلاً في "المطوّع".

هنا، لا بدّ من الإشارة والإشادة بشيء من الإكبار بالدور الكبير والمهم الذي أدّته المعلمات العربيّات الآتيات من لبنان وفلسطين وسورية، إذ يقول الكتاب إنّ هذا الاحتكاك بين الفتاة البحرينيّة والمعلّمات العربيّات الآتيات من حواضر أكثر اتصالاً بالمدنيّة الحديثة بتجليّاتها الأوروبيّة أساساً، الممتزجة بالتقاليد العربيّة، قد نقل الكثير من العادات في الملبس وتسريحات الشعر، والمأكل، والآداب، وفنون الخياطة، والتدبير المنزليّ الحديث وغيرها، وهذا بالفعل ما كنّا نلمسه حتى وقت متأخّر من القرن العشرين بالنسبة إلى نوعيّات المعلمين القدامى في البحرين من البيئات العربيّة المذكورة، إذ كنّ في غاية الأناقة، وشديدات التمسّك بتقاليد يوميّة خاصّة كان الكثير من المجتمع البحرينيّ لا يأبه بها، وذلك عندما كان دور المعلّم يضاهي دور الأب، والمدرسة عبارة عن أسرة وحاضنة تربويّة أخرى.

عندما انتصف القرن

في أوّل عقدين من النصف الثاني من القرن العشرين، كانت الجزيرة الوادعة تمرّ بتغيّرات اقتصادية واجتماعية تؤشّر لحركة تقدّم أسرع ممّا أريد لها. وكان المجتمع يتحرّك إلى الأمام بثقل في إحدى رجليه. تقول الباحثة الدكتورة سبيكة النجّار: "لم تكن أوضاع المرأة تسير بنفس وتيرة

الأحداث التي تشهدها البلاد".

في النصف الثاني من القرن العشرين، سنرى أنّ الرجل كان يخوضُ حرباً على جبهة واحدة، بينما المرأة، من خلفه، تخوض حروباً؛ فهي تخوض مع الرجل حربه، ومن خلفه تسنده وتدير حياته وحياة أسرتها، فيما المجتمع يتربّص بها، ويحسب أنفاسها وخطواتها، ويكبّلها بتابوهات عدّة. حروب متعدّدة كانت المرأة تخوضها في سعيها إلى أن تسير بجانب الرجل، وليس خلفه، وكلّما توغّلت في هذه الحروب كانت تستكشف المزيد من القدرات والطاقات الكامنة التي كانت وقودها في الإنجازات التي بلغتها في ما بعد.

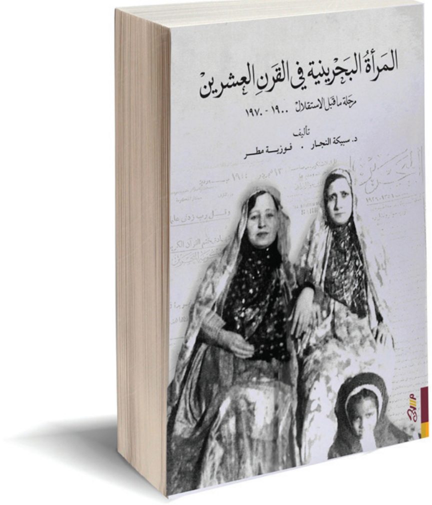

تغيرات اقتصادية وثبات لدور المرأة

في العام 1959م، كان يعيـش في البحرين 143 ألف نسـمة

في 1959م، كان فقط 957 من النساء يعملن، ويعادل هذا العدد 1,5 % من النساء البالغ عددهن 58,821 امرأة، وشكّلت المرأة العاملة 3,2 % من إجماليّ القوى العاملة المواطنة.

وشهد عقد الخمسينات تطوّرات اقتصادية بتحوّل مصدر الدخل الرئيس من صيد اللؤلؤ إلى النفط، ليصبح الدخل المتولّد منه نحو 60 % من الموازنة. وبدأت طبقة الغوّاصين في الانكماش، وبدأت تتشكّل ملامح طبقة من الموظّفين وصغار التجّار التي أطلق عليها "البرجوازية الصغيرة"، هذه الطبقة هي من قاد الحراك السياسيّ والمجتمعيّ التالي.

لم يختلف وضع المرأة كثيراً، فقد كانت تدير شؤون 19,300 أسرة يغيب عائلها في رحلات الغوص، وتناقَص هذا العددُ مع تقلّص السفن، حتى وصل إلى 450 شخصاً يدخلون الغوص، وانضمّ كثيرون إلى صناعة النفط التي كانت تزدهر في البحرين والمنطقة، كما لاحت فرص جديدة للبحرينيّين خارج الحدود، فهاجروا إلى السعودية للعمل في "أرامكو" وفي بناء خطوط التابلاين. وقدّر عدد هؤلاء الذين يغيبون لفترات مشابهة لرحلات الغوص بنحو 16,000 شخص، فواصلت المرأة إدارة شؤون عائلتها وحيدة خلال فترة الغياب تلك، وإن كان المردود هذه المرّة يوفّر للأسرة حياة أكثر رفاهية. في 1965، كانت مشاركة المرأة في القوى العاملة لاتزال متواضعة، إذ بلغ عدد النساء العاملات 995 امرأة، ثلثهنّ يعملن عاملات منازل ممّا يؤشّر لانخفاض التعليم.

الطائفيّة بين فرض المستعمر ورفض الناس

ظلّت الطائفيّة لعبة المستعمر المتحكّم لإشغال الشعب بنفسه، ونموذجاً لمقولة "فرِّق تسُد"، في الوقت الذي كانت فيه الطائفتان الرئيسيّتان تبحثان عن نقاط التقاء، وكان الإعلام يلعب دوره في تغذية دعوات الوحدة، وتنمية الوعي المجتمعيّ، كما يتّضح من الأحداث التي تلت الاجتماع الجماهيريّ الذي وحّد الطائفتين عندما تمّ في أكتوبر 1954م. هذه الوحدة أزعجت المستشار بلغريف، فكتب في يوميّاته "إنّه لأمر مزعج، إذ ضمّ الاجتماع السنّة والشيعة، حيث أجمعوا على رأي واحد". ممّا يُذكر أنّ الساحة الإعلامية شهدت تتابع إصدار الصحف بعد توقّف "جريدة البحرين" منذ 1944م. في ذلك الوقت، سدّ الإعلام العربيّ فراغها بالصحف والمجلات العربيّة التي رفعت الوعي السياسيّ والاجتماعيّ، ومهّدت لتتابع صدور ثلاث صحف محلّية هي: "صوت البحرين" في 1950م، ثم "القافلة" في 1952م، وبعدها "الوطن" في 1955م.

لقد تميّز الإعلام في هذه الفترة بالجرأة في تناول الأحداث وتغطية الأخبار وفي طرح الآراء، كما أنّه أسهم، بشكل كبير، في تقديم المرأة كعضو ذي رأي في المجتمع، عندما فتح المجال لأوّل مرّة للكتابات النسائيّة من داخل البحرين وخارجها. وتميّزت كتابات النساء بالجرأة في تناول قضايا المرأة المتعلّقة بالزواج والأسرة، وبحث واقعها، ونظرة المجتمع لها، وقيود التقاليد والعادات، وانتقدت تصرّفات رجال الدين الذين يستخدمون تفسيرهم للنصوص لمحاربة المرأة.

في تلك الفترة، برزت الأختان بدرية وشهلا خلفان، بالإضافة إلى موزة الزايد، ابنة الصحافيّ عبدالله الزايد، كأهمّ نماذج الأقلام النسائيّة التي تفاعلت وأثّرت، ليس في البحرين وحسب، وإنّما في دول الخليج العربيّة أيضاً، حيث كانت توزّع الصحف. لقد تميّزت الأختان خلفان بالجرأة في تناول حقوق المرأة السياسية والاجتماعية، وحقّها في العمل، وكانت بدرية أوّل من نادى بضرورة سنّ قانون للأسرة، أو ما أسمته "قانون الطلاق" لحماية الزوجة والأطفال، ودعت إلى المساواة بين الجنسين، وحمّلت من وصفتهم بالمتستّرين بالدين مسؤولية تأخّر العرب.

وفي المقابل، كانت الكاتبة موزة الزايد، الآتية من بيئة محافظة، نموذجاً آخر للمرأة الواقعة في صراع بين النزعة التحرّرية والتكوين المحافظ الذي تنتمي إليه، فتارة تدعو إلى تحرّر المرأة بالعلم، ثمّ تتراجع وتدعو إلى تقنين تعليم المرأة بما يفيدها في حياتها كزوجة وأمّ، وأن تترك السياسة والعلم والفلسفة للرجل، وتربط بين تحرّر المرأة وارتياد المراقص، ثمّ في كتابات لاحقة تحذّر الرجال من خطورة حرمان المرأة من حقّها الذي يؤدّي إلى الثورة.

واللافت في الأمر أنّ هذه الصحف كانت تسجّل نسب توزيع عالية محلّياً وفي المنطقة، إذ قُدِّر توزيع "القافلة" ما بين 4000 و5000 نسخة للعدد، وهي نسبة مرتفعة، إذا ما قارنّا ذلك بتوزيع الصحف في وقتنا الحالي الذي يتراوح

في أفضل الأوقات ما بين 7000 إلى 8000 نسخة للعدد الواحد، مع حُسبان أنّ عدد السكّان كان يعادل عُشر عدد السكّان حالياً، فيما الأمّية في ذلك الوقت تزيد عن 70 %.

إلى جانب الصحف، لعب الراديو دوراً مهمّاً، إذ كانت الأسرة تتحلّق حوله للاستماع إلى إذاعة (بي بي سي) أو الإذاعات العربيّة، خصوصا المصريّة، تزامناً مع صعود جمال عبدالناصر. لم تكن المرأة مستمعة فقط، فقد أفسحت "صوت العرب" المجال للأصوات البحرينيّة للحديث من خلالها وعرض قضاياها. ومرّة أخرى كان للمرأة دور في ذلك، ببروز اسم الأختين خلفان اللتين كان لهما دور جريء في تمهيد الطريق أمام المرأة بنشاطهما الإعلاميّ والتوعويّ.

بين التقاليد وإغراء الحركة الوطنية

بعد ثلاثة عقود من بدء التعليم النظاميّ للبنات، كانت الأمّية بين النساء ما تزال مرتفعة نسبيّاً، وكان الفرق شاسعاً بين أمّية النساء والرجال. فبينما كان بعض الفتيات يتسرّبن من المدارس في سنّ البلوغ استعداداً للزواج، شهدت مع ذلك هذه المرحلة ابتعاث أوّل دفعة مكوّنة من ثلاث طالبات هنّ: منيرة فخرو، وصفيّة دويغر ومَيّ العريّض، اللاتي واصلن إلى الدكتوراه، وكنّ رائدات في مجالاتهن في ما بعد. كما توسّع وجود المدارس جغرافيّاً، لتُفتتح أوّلُ مدرسة في البديّع في 1958م، تلتها مدرسة جدّ حفص في 1959م التي لقيت مقاومة شديدة من الأهالي. في العام نفسه لبّت الحكومة الحاجة الملحّة للممرّضات فافتتحت مدرسة للتمريض في 1959م.

وإلى جانب الإعلام والراديو والتلفزيون والسينما، كان للانفتاح على الحركة النسائيّة العربية في مصر والشام، وعلى كتابات مثقّفي ذلك الوقت، والرائدات النسويّات، أثرٌ في الحركة النسائية. وكان المجتمع النسويّ يتفاعل مع الأحداث النسائيّة الدائرة في الخارج، كما أشارت صحيفة "القافلة" إلى ذهـاب ثلاث من الأوانس في العـطلة الصـيفيّة لدراسة نُظم الجمعيّات والمؤسّسات الثقافية تمهيداً لإنشاء مؤسّسات مشابهة في البحرين.

مع ذلك، ظلّت المرأة شبه غائبة عن المشهد السياسيّ معظم سنوات العقد الخامس من القرن الماضي، وكانت مشاركة المرأة في الحياة السياسية محدودة وهامشية، فهي لم تقدّم مطالب خاصّة بها. وبرغم عدم الاهتمام بمشاركة المرأة آنذاك، فقد رصد الكتاب تعاطفاً من قبل النساء، ومشاركة ممّا يبيّن تأثّر النساء بالأحداث الوطنيّة حينها، وليس الفـعل فيها أو المشاركة في صنعها.

وكان هذا التجاهل يُعزى للتقاليد المُعيقة لتقدّم المرأة، والوعي السياسيّ المتدنّي، والافتقار إلى الطليعة النسائية القادرة على قيادة حركة نسائية فاعلة، سواء في الشأن السياسيّ أو الاجتماعيّ. وفي الوقت الذي أشار فيه الكتاب إلى أنّ مشاركة المرأة لم تكن ضمن أولويّات الجمعيّات الناشئة، لسبب انشغالها ببناء قدراتها وهياكلها، ولصعوبة

التواصل النسويّ وتنظيمه؛ لعبت صلة القرابة دوراً كبيراً، سواء في انضمام العضوات، أو في تعاون الأخوات والقريبات والزوجات، وإن لم يكن لهنّ وجود في البنى الفكرية والتنظيم.

ولادة التنظيمات النسائية

تتبّع الكتاب حركة إنشاء المنظمات النسائيّة، والتي بدأت فكرتها لتكون منظّمات مقتصرة على العمل الخيريّ، وأنشطة تطوير مهارات المرأة؛ كأمّ وزوجة، وفي الطبخ، وتدبير شؤونها المنزلية. كان "نادي السيّدات" أوّل منظّمة أهلية نسائيّة تمّ تأسيسها، تبعه "نادي المجتمع"، لكنّ المؤسّستَين لم تصمدا لأسباب مختلفة.

وظلّت فكرة التنظيم النسائيّ تراود مجموعات المثقّفات والمهتمّات بالشأن العام، فتأسّست "جمعية نهضة فتاة البحرين"، التي امتدّت مبادراتها إلى دعم المتضررين وغوثهم أثناء الأزمات في الدول العربية. ثمّ أعيد إحياء "نادي السيّدات" في فكرة "جمعية رعاية الطفل والأمومة"، وصمدت الجمعيّة هذه المرّة محقّقة أهدافها الخيريّة والتوعويّة في مجال الطفل والأسـرة.

أمّا "جمـعية أوال النسائيّة"، فشـكّلت نقلة في مسـيرة الحـركة النـسائيّة لتـركيزها في قضـايا المـرأة وحقـوقها، ثم انضمّـت "جمـعيّة الـرفاع" للمنظّـات النسـائيّة التي تقاربت لتشكّل اتحاداً في ما بعد.

المرأة تبحث عن دور وطنيّ

رصد الكتاب التطوّر البطيء لوضع المرأة السياسيّ في ستّينات القرن الماضي. فبعد أن استقرّت التنظيمات السياسيّة، بدأت جهود ضمّ العناصر النسائيّة من طالبات المدارس الثانويّة. وسرّعت أحداث مارس في 1965 باعتراف القوى السياسيّة بأهمّية ضمّ المرأة البحرينيّة لتنظيماتها، وذلك للحماس الذي أبدته طالبات المدارس.

وسهّل ارتفاعُ أعداد الطالبات الدارسات في الخارج ضمَّ النساء إلى عضوية التنظيمات، في تجاوز لقبضة التقاليد التي بدأت تخفّ بسبب الاحتكاك بالثقافات الجديدة. وشكّلت قريباتُ القيادات الغالبيّةَ من أُولَيات النساء المنظمّات، واللاتي أقنعن الأخرياتِ ممّن قطفن ثمارَ تطوّر التعليم والانفتاح الاجتماعيّ النسبيّ الذي واكبه.

ويشير الكتاب إلى أنّ قضايا المرأة، وبالرغم من تزايد انضمام العناصر النسائيّة للتنظيمات المختلفة، ظلّت غائبة عن اهتمامات تلك القوى ونقاشاتها الحزبية. يؤكّد ذلك إبراهيم كمال الدين بالقول: "لم تُطرح القضايا والمشاكلُ التي تعاني منها المرأة، كالعنف بكافّة أشكاله والنظرة الدونية لها، وغير ذلك في الاجتماعات الحزبية، سواء داخل البحرين أو خارجها".

وربّما كانت جهود ليلى فخرو الفرديّة، استثناءً لذلك، عندما دعت إلى تأطير جهود النساء في منظّمة تُعنى بحقوقهنّ الإنسانيّة والتي تكلّلت في ما بعد بإنشاء "جمعيّة أوال". ويزخر الكتاب

بشهادات قياديّين وزوجاتهم ومشاركين شهودٍ على المراحل المتتالية التي تناولها البحث، هذه الشهادات دعمت المصداقية ووفّرت التفاصيل الدقيقة عن الأحداث التي مرّ بها أصحابها.

شهادة الكاتبتَين (فوزية مطر ود. سبيكة النجّار) أرّخت لنموذج باحثتَين آمنتا بالضوء في نهاية الطريق، وبالحرية، وبحياة أفضل، فانطلقتا من بيئات وخلفيّات مختلفة في الطريق الطويلة المكتنزة بالكم الهائل من الأحداث، والأشخاص، والمحطات، والقيود، والاختبارات، لتجمعا كل ما مرّ بهما ويوثّقاه توثيقاً أميناً في هذا الكتاب القيّم الذي يحفظ تاريخ المرأة البحرينيّة، ويمهّد بالتأكيد للمزيد، ويلهم البحث والتوثيق للمراحل التالية. إن وقوف الكتاب عند مرحلة الاستقلال يوحي بأنّ هناك تكملة للمسيرة النسويّة في البحرين، خصوصاً بعد أن اشتدّ عودها، وصارت مشارِكة رئيسيّة في العمل والتعليم والإنتاج، ومساهِمة حقيقيّة في الرأي، والإعلام، والحركة الوطنيّة، وغيرها. الآن، ما عاد كتاب المرأة البحرينية في القرن العشرين خياراً، بل صار مطلباً وطنيّاً، وبات من المهمّ أن تُدعَّم الباحثتان بفريق من الباحثين والباحثات والمتخصّصين لإنجاز الجزء الآخر من هذا السِفر الكبير، بدقّة العلمية وتجرّد، خصوصاً أنّ غالبيّة الشهود أحياء، والتدوين متوفّر في أغلبه.

إنّها مهمّة وطنيّة وشاقّة لا شك، ولكنّها الضريبة الأجمل التي لابدّ من تحمّلها في سبيل المرأة البحرينيّة، وإنزالها مكانتها التي استحقّتها بجدارة.